حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

الخميس 8 أكتوبر 2009 م - العدد (14609) السنة الحادية و الأربعون

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

الخلافة: هل يعيد التاريخ نفسه؟

الحكم في الإسلام مسألة مصلحية اجتهادية

أكدنا في المقال السابق أن العلاقة بين «الدين والدولة» في المرجعية التراثية الإسلامية لا تجد تحديدها لا في القرآن ولا في السنة، بل تجده في الحقائق التاريخية التي ذكرناها. وهذا الحكم العام يقتضي لإثباته بيان نوع المرجعية أو المرجعيات التي اعتمدها «أهل الحل والعقد» قبل أن تصير «الحلول» التي اختاروها «حقائق تاريخية». وهذا ما نبينه في هذا المقال.

إن عدم وجود نص صريح في القرآن الكريم يعالج مسألة «ولاية الأمر» جعل من «الحديث» وعمل الصحابة زمن الخلفاء الراشدين المرجعية الوحيدة التي كانت تلتمس منها الشرعية الدينية لقضايا السياسة: كل فرقة وكل حزب وكل حاكم يروي من «الأحاديث» ما يضفي به الشرعية على موقفه السياسي. وهكذا راجت أحاديث ظاهرة الوضع تمدح أو تذم هذا الشخص أو ذاك، هذه الفرقة أو تلك... وإذا كان كثير من رجال الحديث قد نقدوا الروايات وميزوا بين السند الصحيح وغير الصحيح، حسب مقاييس وضعوها، فإن تصنيفهم للحديث إلى صحيح وغير صحيح وتحديد الدرجات بينهما لم يكن يدخل في الحساب صحة أو عدم صحة «مضمون» الحديث نفسه، لكونه «كلام النبي» لا يناقش، بل يؤخذ كنص شرعي، ليس موضوعاً للنظر، لا تعديلا ولا تجريحاً، إذا صح إسناده.

الحديث الشريف «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»، يجعل الكلام عن «الخلافة» بعد الخلفاء الراشدين غير ذي موضوع

أما رجال السياسة والدعاة والخطباء والوعاظ والقصاص فقد كانوا يروجون للحديث بسند أو بغير سند، والمهم عندهم هو توظيف مضمونه في أغراضهم السياسية. ومن هنا كان الحديث الموضوع لا يقل تأثيراً عن الحديث الصحيح، بل ربما كان أكثر تأثيراً لأن واضعه يصوغه بالشكل الذي يخدم قضيته مباشرة، هذا فضلا عن توظيف ما صح سنده من الحديث توظيفاً يخرج به عن نطاق دلالته الأصلية، عن مجال «أسباب نزوله»، إلى نطاق آخر ومجال آخر، وذلك من خلال التعميم والتأويل والمماثلة... الخ.

حديث «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»، يجعل الكلام عن «الخلافة» بعد الخلفاء الراشدين غير ذي موضوع.

وإذا نحن تركنا جانباً الأحاديث التي تروى في حق الأشخاص والفرق، سواء على سبيل المدح أو على سبيل الذم، لأن تأثير هذا النوع ظرفي في الغالب، وحصرنا انتباهنا في الأحاديث الأخرى التي تعالج المسألة السياسية في عموميتها، وبدون تحزب واضح لهذه الجهة أو تلك، فإننا سنجدها تتمحور حول موضوعين رئيسيين: ضرورة وجود الإمام، ووجوب الطاعة له. ومع أن كثيراً من الأحاديث التي تروى في هذين الموضوعين يمكن أن تكون قد وضعت لتخدم هذا الحاكم أو ذاك، في هذا العصر أو ذاك، فإنه يمكن النظر إليها على أنها تعكس في مضمونها نزوع الضمير الإسلامي، والسني منه خاصة، إلى قبول «الأمير» كيفما كان -شريطة أن يُظهر الإسلام- وذلك حفاظاً على «وحدة السلطة» التي تتجسم في القدرة على فرضها على «الجميع»، لأنه بدون «وحدة السلطة لا يستقيم أمر الدين»، خصوصاً وكثير من الفرائض والأحكام يتوقف أداؤها وتنفيذها، كما جرى الحال زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، على وجود الإمام (صلاة الجمعة، الحج، الحدود، حماية الثغور، الجهاد... الخ).

وفي هذا الإطار يجب أن نضع الأحاديث التي تدعو إلى طاعة الإمام وعدم الخروج عن الجماعة بقطع النظر عن صحة هذه الأحاديث أو عدمها. ومن الأحاديث «الصحيحة»، حسب مقاييس البخاري، ما يرويه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من أنه قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»، وفي صحيح مسلم أن النبي قال: «إنه سيكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جمع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان». وفيه أيضاً عن النبي أنه قال: «سيكون أمراء تعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم. ولكن من رضي وتابع؟ قالوا أفلا ننابذهم؟ قال: لا، ما صلوا». وفيه أيضاً أنه قال: «من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية فلينكر ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة».

وإذا أضفنا إلى هذا النوع من الأحاديث، وجلها يعتبر صحيح السند، الحديث الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم: «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»، والذي يعتبره بعض علماء أهل السنة ليس صحيحاً من حيث السند فحسب، بل «صحيح» كذلك من حيث المضمون لأنه «من دلائل النبوة»، بمعنى أن النبي تنبأ فيه بما سيكون فكان: (مجموع خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ثلاثين سنة)، أقول إذا أضفنا هذا الحديث إلى الأحاديث التي أوردناها قبل، أمكننا أن نخلص إلى النتيجة التالية وهي أن فقه السياسة سيكون محكوماً بثلاثة ثوابت: (1) ضرورة الإمام (السلطة التي يخضع لها الجميع)، (2) لزوم طاعة الإمام (ما لم يأمر بمعصية)، (3) نظام الحكم بعد الخلفاء الراشدين ملك دنيوي.

د. محمد عابد الجابري

لو كان الإسلام قد بين شكل الحكم وطريقته لمّا اختلفوا حول من يخلف النبي ولما اختلفت طرق تعيين الخليفة زمن الخلفاء الراشدين أنفسهم

وواضح أن هذه الثوابت تسد الباب نهائياً أمام أية نظرية إسلامية في الحكم، وبالتالي فما يسمى بـ «نظرية الخلافة» عند أهل السنة إن هو إلا اسم بغير مسمى، إذا أخذنا النظرية، بمعنى التشريع للكيفية التي ينبغي أن يكون عليها الحكم. ذلك لأن حديث «الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»، يجعل الكلام عن «الخلافة» بعد الخلفاء الراشدين غير ذي موضوع، إلا إذا كان المقصود هو بيان الكيفية التي سارت عليها الخلافة زمن الراشدين، وفي هذه الحالة سنكون أمام تأريخ لواقع مضى وليس أمام نظرية للحاضر ولا للمستقبل (لأن الأزمنة التي جاءت، أو ستجيء، بعد الخلفاء الراشدين يحكم عليها الحديث المذكور بأنها لن تعرف غير الملك العضوض).

وهذا الحكم لا يفيد أن الإسلام دين، لا غير. نحن نرى أن الإسلام دين في أساسه ومقاصده، ولكن بما أنه يشتمل على جملة أحكام تتطلب وجود «سلطة» تقوم بتنفيذها، سلطة عبر عنها القرآن بـ «ولي الأمر» («أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم») من جهة، وبما أنه من جهة أخرى لم يشرع لـ «ولاية الأمر» كما شرع لأمور الدين، بل تركها لاجتهادات المسلمين، فقد اعْتُبرت مسألة دنيوية مصلحية تدخل في نطاق قوله عليه الصلاة والسلام : «أنتم أدرى بشؤون دنياكم».

والدليل القاطع على ذلك اجتماعُ الصحابة في سقيفة بني ساعدة بالمدينة إثر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قصد المداولة في موضوع «ولي الأمر» من بعده. فلو كان الإسلام قد بين شكل الحكم وطريقته لمَا اختلفوا حول من يخلف النبي صلى الله عليه وسلم، ولمَا اختلفت طرق تعيين الخليفة زمن الخلفاء الراشدين أنفسهم. إن مسألة الحكم في الإسلام مسألة مصلحية اجتهادية، ولذلك اختلف المسلمون حولها، وقد حُلّ الخلاف زمن أبي بكر وعمر وعثمان بنوع من «التوافق» القائم على التشاور واعتبار ميزان القوى. أما بعدهم فقد تركز الخلاف بين طرفين: فريق شايع علياً بن أبي طالب وأطلق عليهم فيما بعد اسم «الشيعة»، وفريق آخر ناصروا خصمه معاوية وقد أطلق عليهم فيما بعد اسم «أهل السنة والجماعة». ولما كان الشيعة قد قالوا بأن الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وسلم هي لعلي بن أبي طالب ويرفضون الاعتراف بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان فلقد كان على أهل السنة أن يردوا على هذا «الرفض» بإثبات شرعية إمامة هؤلاء الخلفاء الثلاثة واستحقاقهم الخلافة قبل علي بن أبي طالب مع أنه أقربهم نسباً إلى الرسول وأسبقهم إسلاماً، مستندين إلى مبدأ وضعوه ينص على «جواز تولية المفضول مع وجود الأفضل» إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وهكذا، فأمام غياب النص الديني الذي لا يمكن أن ينازع فيه أحد، يبقى المرجع الوحيد هو «ما تفرضه الضرورة».

وعلى أساس هذا «المبدأ» تم قبول «انقلاب الخلافة إلى ملك» مع معاوية. ذلك أنهم وجدوا أنفسهم أمام هذا الاختيار: إما قبول استمرار الفتنة والحرب الأهلية المتسلسلة... وإما قبول «الأمر الواقع» الذي فرضه معاوية وقبيلته، وإضفاء نوع ما من الشرعية عليه، ما دام الحاكم يظهر إسلامه ولا يأمر بمعصية. وبما أن مهمة «ولاية الأمر» في الإسلام ومبرر وجودها، منذ أن قامت -حين هاجر النبي عليه الصلاة والسلام إلى يثرب (المدينة) وعقد مع سكانها العقد المعروف بـ «صحيفة النبي» والذي اعترفت فيه جميع الأطراف بكون النبي هو «ولي الأمر» فيهم، فإن شرعية «ولي الأمر»، سلطاناً كان أو ملكاً مغتصباً للحكم، تقوى وتتعزز بمقدار ما يعمل بسنة النبي عليه الصلاة والسلام، أعني توسيع دائرة الإسلام، وجمع شمل المسلمين ومن يُساكنهم، تحت قيادة واحدة للدفاع عن دار الإسلام. وهذا ممكن في حالة واحدة وهي القول بأن «التاريخ يعيد نفسه»!

عن / صحيفة «الاتحاد» الإماراتية

بكل الاتجاهات

مصر توقف التعاون مع متحف اللوفر لرفضه إعادة آثار فرعونية مسروقة

©Reuters

زاهي حواس في منطقة أهرامات الجيزة بمصر

القاهرة /14أكتوبر/ رويترز:

أعلن مسؤول أثري مصري وقف التعاون مع متحف اللوفر بفرنسا لرفضه إعادة أربع لوحات أثرية خرجت من البلاد بطريقة غير مشروعة بعد سرقتها منذ أكثر من 20 عاما من مقبرة أثرية بجنوب مصر.

وقال زاهي حواس الامين العام للمجلس الأعلى للآثار أمس الأربعاء في بيان أن المجلس اتخذ هذا القرار نظرا "لمخالفة (المتحف) اللائحة التي وضعها المجلس الأعلى للآثار عام 2002 التي تنص على إلزام جميع المتاحف العالمية بإعادة القطع الأثرية المسروقة والمهربة من مصر وعدم شراء أي قطع يثبت سرقتها من البلاد."

وأضاف أن جميع المتاحف العالمية منها اللوفر وافقت على "تطبيق جميع بنود هذه اللائحة إلا أن متحف اللوفر رفض إعادة أربع لوحات أثرية إلى مصر" سرقت في ثمانينيات القرن العشرين من مقبرة أحد النبلاء في البر الغربي بمدينة الأقصر الواقعة على بعد نحو 690 كيلومترا جنوبي القاهرة.

وأعلن أيضا "وقف" محاضرة كان مقررا أن تلقيها رئيسة قسم الآثار المصرية السابقة بمتحف اللوفر كريستيان زيجلار خلال أكتوبر الجاري في مقر المجلس بالقاهرة. وقال إن زيجلار "قامت بشراء هذه القطع العام الماضي وعرضها ضمن المجموعة الخاصة بمتحف اللوفر."

واستعادت مصر في سبتمبر الماضي تمثالا أثريا صغيرا يعود إلى أكثر من 2500 عام يرجع إلى عصر الأسرة السادسة والعشرين (نحو 525-664 قبل الميلاد). وكانت مواطنة أمريكية اشترته من محل للتحف عام 1995 لإهدائه لزوجها الذي فضل إعادته إلى مصر.

واستردت مصر في الآونة الأخيرة بعضا من آثارها التي أعلن عن تهريبها للخارج. ففي عام 2008 تسلمت من بريطانيا جمجمتين أثريتين ولوحة جدارية انتزعت منذ نحو 40 عاما من مقبرة إحدى كاهنات مصر الفرعونية في الأقصر قبل بيع اللوحة في قاعة بونهامز في لندن.

كما استردت عام 2008 من هولندا تمثالا جنائزيا صغيرا يعود إلى نحو 33 قرنا بعد أن سرق من منطقة سقارة الأثرية جنوبي القاهرة.

واستردت في مايو الماضي 454 قطعة أثرية من متحف مايرز في لندن بعد أن تبين أنها خرجت من مصر بطريقة غير مشروعة بين عامي 1972 و1988 . وتضم القطع 109 تماثيل جنائزية صغيرة (أوشابتي) و60 قطعة من النسيج الفرعوني وأربعة أواني فخارية و12 عملة برونزية و99 كسرة من الفخار عليها رسوم فرعونية ملونة وأربعة جعارين و94 عقدا من الخرز الملون وتماثيل من الفخار.

مخاوف مصرية من عزوف الجماهير عن حضور مباريات كأس العالم للشباب

©Reuters

فتاة مصرية تشجع منتخب بلادها قبل مباراته أمام نظيره الكوستاريكي

القاهرة /14أكتوبر/ رويترز:

سيطرت مخاوف على عدد من المسؤولين عن كرة القدم المصرية بشأن احتمال عزوف الجماهير عن مواصلة حضورها الكبير مباريات كأس العالم للشباب تحت 20 عاما بعد خروج منتخب مصر من دور الستة عشر .

وخسر منتخب مصر أمام كوستاريكا بهدفين مقابل لا شيء لتتعرض آمال جماهير أصحاب الأرض لصدمة بخروج غير متوقع من البطولة بعدما ارتفعت التطلعات إلى الوصول لادوار متقدمة.

وطالب سمير زاهر رئيس الاتحاد المصري لكرة القدم جماهير بلاده بعدم التخلي عن كأس العالم والاستمرار في الذهاب إلى الملاعب لتشجيع المنتخبات الأخرى المتأهلة بروح رياضية.

وقال زاهر لرويترز عقب المباراة "أعلم ان بعض الجماهير قد تعزف عن حضور المباريات حزنا على خروج المنتخب لكننا نطالب الجميع بالتحلي بروح رياضية من اجل استمرار نجاح مصر في استضافة المونديال."

وأعرب زاهر عن أسفه الشديد لهزيمة منتخب بلاده وخروجه من المونديال وقال "أنني حزين للخروج وللهزيمة لكنها كرة القدم فقد شاهدنا اسبانيا المرشحة الأولى للفوز باللقب تخرج معنا من دور الستة عشر وكذلك التشيك."

وخسرت اسبانيا في دور الستة عشر أمام ايطاليا بنتيجة 1-3 فيما تعثر منتخب التشيك وصيف كأس العالم الماضية أمام المجر بركلات الترجيح.

وأكد زاهر إن هناك أخطاء من اللاعبين والجهاز الفني أدت إلى الهزيمة لكنه قال إن اتحاد الكرة لم يقصر مع منتخب الشباب وانفق ما يقرب من 20 مليون جنيه مصري (نحو 3.6 مليون دولار) لإعداده بشكل لائق لبطولة العالم للشباب وخاض أكثر من 95 مباراة دولية وودية.

وخيمت حالة من الحزن على جماهير الكرة المصرية كما قذفت بعض الجماهير من المدرجات الجهاز الفني واللاعبين بزجاجات المياه تعبيرا عن الغضب من الهزيمة.

وقال سوكوب للصحفيين بعد الهزيمة التي حدثت أمام 71 ألف مشجع "من الصعب التحدث بعد الخسارة.. ارتكبنا الأخطاء نفسها رغم أننا حاولنا تفاديها واستقبلنا هدفا من ركلة ثابتة أثر على سير اللقاء."

ولم يقدم سوكوب إجابة واضحة عند سؤاله حول مستقبله مع الفريق بعد الخروج من البطولة وقال المدرب الذي قاد التشيك للتأهل إلى المباراة النهائية في كندا قبل عامين "عقدي ينتهي في 30 أكتوبر بغض النظر عما كان سيحدث في البطولة. سأقوم بتحليل مسيرتي مع الفريق وسأقدم تقريرا إلى أعضاء اتحاد كرة القدم."

الأصولية الحوثية

محمد جميح

تأسست أفكار حسين بدر الدين الحوثي الذي أعلن التمرد العسكري على الحكومة اليمنية سنة 2004 على مجموعة من القواعد والمسلمات التي كان الحوثي ينظر لها على أنها من ثوابت الفكر الإسلامي الشيعي، وأنها الرافعة الحقيقية لمحاولات النهوض بالتشيع لقيادة الأمة الإسلامية في مواجهة أعدائها في الخارج (أميركا وإسرائيل) والداخل (عملاء أميركا وإسرائيل). لعل المسلمة الرئيسية في صلب الإطار الفكري للحركة الحوثية هي تلك القائمة على وجوب حصر إمامة المسلمين في نسل الحسن والحسين من الهاشميين دون غيرهم من عامة المسلمين. وتتبدى إشكالية هذه المسلمة في الآتي:

أولا: اتكاؤها - كغيرها من المسلمات - على مقولات تاريخية كانت ذات طبيعة واقعية في الصدر الأول من الإسلام، ومع تغير الظروف التاريخية فإنها لم تعد تغري أحدا سوى المنتفعين سياسيا وعرقيا من مثل هذه المقولات، بل إنها أصبحت تثير حساسيات عنصرية لدى غالبية اليمنيين الذين يرون في مثل هذه المقولات محاولة لاستغلال الدين لتغليب العنصر الهاشمي الذي يمثل أقلية على الغالبية العظمى من اليمنيين.

ثانيا: اتكاؤها على نظرية «الحق الإلهي» التي تقوم على أن ولاية المسلمين بعد نبيهم هي في علي وولديه ونسلهما، وأن ذلك حق إلهي مقدس غير خاضع للنقاش أو الاجتهاد أو الشورى، بل إن الإمامة أول حقوق آل البيت التي سلبها منهم «النواصب» من عامة الأمة.

يقول العلامة بدر الدين الحوثي - والد حسين - في مقابلة صحافية نادرة أجراها معه رئيس تحرير صحيفة «الوسط» اليمنية بعد أن سئل: هل ما زلت تعتقد أن الإمامة في البطنين؟

قال: «نعم هي في البطنين إذا كانوا مع كتاب الله وكانوا مع صلاح الأمة، فهم أقوى من غيرهم في هذا الشأن». ويقول: «هناك نوع يسمى الإمامة وهذا خاص بآل البيت، ونوع يسمى الاحتساب وهذا يمكن في أي مؤمن عدل..».

ويعلل بدر الدين الحوثي لنظريته في حصر الإمامة في الهاشميين من نسل السبطين بقوله: «التقوى عند أهل البيت أقوى منها عند غيرهم».

يدعم ذلك ما صرح به يحيى الحوثي الممثل السياسي للحوثيين في الخارج لقناة «المستقلة» - في معرض حديثه عن الإمامة وعدم استحقاق الرئيس اليمني للحكم بإشارته إلى أن أهل السنة يرون أن الأئمة من قريش والزيدية يرون أن الإمامة في السبطين وعلي عبد الله صالح ليس بهاشمي ولا من قريش.

والمسلمة الأخرى التي ترتكز عليها الحوثية في إطارها الفكري هي المقولة الأصولية الزيدية القديمة المتمثلة في وجوب الخروج على الحاكم «الظالم» (وكل حاكم من غير السبطين هو حاكم غاصب للحق الإلهي الممنوح لآل البيت في هذا التصور). هذه المقولة المؤسسة على التأسي بموقف الإمام زيد في خروجه على الحاكم «الظالم» هشام بن عبد الملك الذي يمثل نموذجا لحكم «النواصب الظالمين»، وفقا لهذه الرؤية. وإشكالية هذه المقولة تتأتى من كونها - باللغة المعاصرة - دعوة صريحة لاستخدام العنف المسلح والسعي لتغيير الأوضاع بالقوة العسكرية، كما أن إشكالية هذه المسلمة تتجسد أيضا في كونها (الخروج على الحاكم الظالم) استخدمت كغيرها من المقولات الدينية ستارا لتحقيق مآرب لطامحين سياسيين على مدار التاريخ الإسلامي، كما تسببت في إراقة دماء غزيرة بين الأطراف المتصارعة. وإذا كانت الأفكار السابقة يمكن قبولها على أنها أفكار أصولية زيدية، فإن المسلمة التالية تشي بعروق فكرية ممتدة خارج المذهب الزيدي وهذه المسلمة تقوم على أساس المغايرة التأريخية والسياسية، والاتكاء على مقولات تتكئ بدورها على ثارات قديمة تمت بصلة لما حدث في كربلاء بالذات. تلك المقولة القائمة على أساس تقسيم الأمة إلى شيعة آل البيت في مقابل النواصب من أعداء آل البيت.

ففي الوقت الذي تنظر الزيدية - في مجملها - نظرة إيجابية للتأريخ الإسلامي في مجمله ولتأريخ الرعيل الأول من المسلمين، فإن الحركة الحوثية فيما يبدو قد تأسست على أساس من النظرة السلبية للتأريخ الإسلامي. تلك النظرة التي ينقسم فيها المسلمون إلى فسطاطين: أحدهما لشيعة آل البيت والثاني لـ«النواصب». والحوثية في ذلك متأثرة بالاثنى عشرية في نسختها الخمينية المؤسسة أصلا على شرعية «الخلاف»، على أساس أن الطائفة المنصورة هي التي «تخالف» ما عليه «العامة» من المسلمين بمن فيهم الرعيل الأول من المهاجرين والأنصار. وهناك مسلمة أخرى يمكن أن تلقي مزيدا من الأضواء على العنصر الخميني/ الخارجي في نسيج الحركة الحوثية. تلك المسلمة تقوم على أساس إحياء الشعائر الحسينية وعامة شعائر آل البيت - حسب الرؤية الشيعية الاثنى عشرية. ومن تلك الشعائر إحياء مناسبات مقتل الحسين في عاشوراء والاحتفال بمناسبة الغدير وغيرها من الشعائر والمقولات الفقهية المنسربة للحوثية من الاثنى عشرية في نسختها الخمينية التي بشرت بها الحوثية في الوسط الزيدي المعتدل.

يقول العلامة بدر الدين الحوثي في هذا الصدد عن الاحتفالات بمناسبة الغدير على سبيل المثال: «فيها مصلحة دينية لأن فيها إظهارا لولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».

وهكذا امتزج الزيدي بالخميني والأصولي بالمعاصر والداخلي بالخارجي في تركيبة هذه الحركة الأصولية التي لا بد أنها شكلت ظاهرة تستحق مزيدا من البحث والدراسة لتحليل محتواها الفكري وخطابها السياسي.

عن/ صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية